

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٨٠٣٢

الاثنين، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	مصر
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنتزا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد طوميش
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيزن
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2017/726)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1726953 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في

ليبيا (S/2017/726)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة. ينضم إلينا السيد غسان سلامة من طرابلس عبر تقنية التداول بالفيديو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/726، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد غسان سلامة، والسفيرة إيرينا شلغنيومي نائبة الممثل الدائم للسويد، بصفتها ممثلة رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد غسان سلامة، الذي يشارك في أعمال المجلس للمرة الأولى بصفته الجديدة، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سلامة (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئ

مصر على رئاستها لمجلس الأمن خلال هذا الشهر.

ويسعدني للغاية أن أتحدث إلى المجلس من مجمع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في طرابلس. والمتوخى من وجودي هنا التعبير عن تصميم البعثة وتصميمي الشخصي على العمل بأوثق شكل ممكن مع الليبيين في ليبيا. لقد توليت، قبل شهر، مناصبي كممثل خاص للأمين العام ورئيس لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وكنت محظوظا بما فيه الكفاية، أ، اجتمعت بالفعل مع رئيس الوزراء السراج والمشير حفتر في باريس في ٢٥ تموز/يوليه، وتبادلت وجهات النظر معهما قبل تولي مناصبي، فضلا عن تلقي مئات المكالمات والرسائل والبريد الإلكتروني من ممثلين لجميع طبقات المجتمع الليبي.

لقد قمت في ٥ آب/أغسطس، بأول زيارة رسمية إلى طرابلس والتقيت خلالها برئيس الوزراء والسيد عبد الرحمن السويحلي رئيس المجلس الأعلى للدولة. وفي اليوم التالي، التقيت أيضا بالسيد صالح عيسى، رئيس مجلس النواب، والمسؤولين الليبيين. وكانت الرحلة بداية لمشاوراتي مع الليبيين عبر الطيف السياسي وعبر البلد. ومنذ ذلك الحين، أنا موجود في ليبيا كلما أمكن، وقمت بزيارة مدن في معظم مناطقها، مثل طرابلس والقبة وبنغازي ومصراتة والزنتان والبيضاء. ويؤسفني أن أقول إنني لم أتمكن بسبب قيود خارجية من زيارة الجنوب. في الواقع، ألغيت رحلة كانت مقررة يوم الخميس الماضي قبل ساعات قليلة من المغادرة، ولكننا نعمل بجهد للقيام بها في أقرب وقت ممكن. وقد التقيت في كل مكان بشخصيات سياسية ومسؤولين عسكريين وأمنيين ونساء ومفكرين وناشطين وشباب. وأعتقد ألا يمنعنا من التواصل مع جميع الليبيين، أيا كانت أوضاعهم أو مواقفهم السابقة أو الحالية. وبدلا من ذلك، يجب أن نتواصل معهم لكي تكون هناك مصالحة للجميع.

فليس بإمكان الليبيين أن يستوعبوا كونهم فقراء في بلد غني بالموارد الطبيعية؛ بلد منتج للنفط يضطرون فيه للوقوف في طابور الانتظار، وفي بعض الأوقات طوال اليوم من أجل الحصول على ٢٠ لتراً من البنزين.

إن الانطباع بوجود اقتصاد سياسي متحذر قائم على السلب أضحى أمراً ملموساً، كما لو كان البلد يغذي أزمته بموارده ذاتها وذلك لصالح القلة وخبية أمل الكثيرين.

ومن الواضح أن هناك مشكلة خطيرة في الحوكمة لا بد معالجتها دون أي تأخير.

ومن الجلي أن رفاه الشعب عنصر أساسي في استقرار ليبيا في المستقبل. لذا، فإني أعتزم العمل عن كثب مع شركائنا لضمان أن يكون بيننا تنسيق تام في تحقيق رؤية للاقتصاد الكلي للبلد فيما تتم مساعدة السلطات على توفير الخدمات الأساسية. إذ ما لم يتم التصدي للتحديات الاقتصادية، فإن الأزمة الإنسانية في ليبيا سرعان ما تتفاقم.

وفيما يتعلق بالمدينين المحتاجين، ينبغي أن تتاح لهم إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية دون عراقيل، ويجب توفير الحماية لموظفي الإغاثة.

ومما يبعث على القلق البالغ هو الوضع الراهن في درنة حيث دعينا مراراً إلى أن يكون للمدينين حرية التنقل وعملنا بنشاط من أجل إدخال الضروريات الأساسية إلى المدينة.

والتحدي الآخر الذي يشغل الليبيين هو بطبيعة الحال أمنهم. فتمة خوف كبير من الإجرام ومن الاختطاف والتهديدات التي يشكلها انتشار الأسلحة على نطاق واسع. وقد نمت ليلتي الأولى هنا في طرابلس على أصوات إطلاق نار متقطعة امتدت لفترة مطولة.

ويتعرض المدنيون للقتل أو الإصابة في جميع أنحاء ليبيا نتيجة للاشتباكات المسلحة المتفرقة والمتفجرات من مخلفات

وسعت في مشاوراتي الخارجية، إلى إعطاء الأولوية لجيران ليبيا، ومن بينهم تونس، حيث شكرت السلطات أيضاً على دعمها وحسن ضيافتها لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على مدى السنوات الثلاث الماضية. والتقيت في مصر مع المسؤولين عن الملف الليبي، وممثلي جامعة الدول العربية، وبعض الأعضاء البارزين في المجتمع الليبي المقيمين هناك. وعندما كنت في الجزائر، أكد رئيس الوزراء أويحيى ووزير الخارجية مساهل مجدداً دعمهما لجهودنا. كما قمت بزيارة لإيطاليا، حيث أعرب رئيس الوزراء جنتيلوني سيلفيري ووزراؤه عن التزامهم بنجاح جهودنا. وستستفيد جميع تلك البلدان، شأنها شأن أخرى كثيرة، من ليبيا يسودها الاستقرار والسلام والمصالحة. وأتطلع الأسبوع القادم، للسفر إلى جمهورية الكونغو، حيث تعقد اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا التابعة للاتحاد الأفريقي اجتماعاً للأطراف الفاعلة الليبية الرئيسية في برازافيل.

وأعتزم توسيع نطاق زيارتي في الأسابيع والأشهر المقبلة، لتشمل دول جوار وبلدان أخرى في المنطقة وخارجها.

ومن خلال اجتماعاتي مع الليبيين، بدأت الصورة تتكشف. إذ يسيطر الإحباط على الناس إزاء تدهور أوضاعهم المعيشية. فقد مررت بنفس المصرف في طرابلس عدة مرات من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة العاشرة ليلاً ورأيت الكثير من الناس لدرجة اعتقدت أنها مظاهرة لكنهم كانوا ينتظرون فقط الحصول على جزء ضئيل من مرتبهم الشهري - ما يعادل الآن ما قيمته ٢٥ دولاراً.

ومن غير الطبيعي في هذه البلد الغني أن تغلق الأقسام الجامعية واحداً تلو الآخر لأن الفارق الباهظ في سعر الصرف أدى بأعضاء هيئة التدريس الأجانب إلى ترك عملهم بشكل جماعي.

لقد سئم الناس من انقطاعات لا حصر لها في الكهرباء والماء، والتي بدورها تتسبب في توقف نظام الهاتف والإنترنت.

ثانياً، بخصوص احتمال اعتماد دستور للبلد. فقد مثل تصويت هيئة صياغة الدستور في ٢٩ تموز/يوليو لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع النص، منعطفًا هاماً. غير أنه يتم في الوقت الراهن النظر في شرعية هذا التصويت من قبل المحاكم.

ثالثاً، هناك دعوات متزايدة وواسعة النطاق لإجراء انتخابات جديدة. وقبل أن يتم ذلك، فإنه من الحكمة ضمان تلبية الشروط السياسية والفنية الأساسية اللازمة لإنجاح الانتخابات، ولا سيما التزام جميع الأطراف بقبول نتائج الانتخابات. فالانتخابات لا تعني التراكم، بل التناوب السلمي والمنظم.

ختاماً، يلزم وضع حزمة سياسية للجمع بين هذه العناصر الثلاثة بشكل متسق. وهنا، تسلسل هذه العوامل سيكون عنوان المرحلة. إذ ليس بوسع الليبيين أن يحققوا نجاحاً في هذه العمليات الثلاث إلا من خلال قيامهم بتحديد تسلسل هذه العمليات وبأي قدر من الاستعجال عليهم القيام بذلك، ومن خلال مساعدتنا لهم على الجمع بين العناصر الثلاث في حزمة واحدة تعتبرها معظم الأطراف الفاعلة، إن لم يكن جميعها، مقبولة.

وفي أية حال، فإن أية جهود تُبذل للتوصل إلى حل يجب أن تكون بقيادة ليبية وبملكية ليبية. والأمم المتحدة هنا لدعمهم في مساعيهم، لا لتحل محلهم بالتأكيد.

وسنعمل معهم على وجه الخصوص على تعزيز إعادة توحيد مؤسساتهم السياسية والمالية بشكل سريع.

إن مشاكل ليبيا لا تقتصر على الشعب الليبي فحسب. فوجود تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة والمقاتلين الأجانب والمرزقة، والاتجار بالأسلحة، واقتصاد السوق السوداء عبر الحدود، تشكل تحديات تمتد عبر حدود ليبيا وتؤثر على دول الجوار والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً. وما المواجهات المميتة التي اندلعت قبل ثلاثة أيام قرب الحدود

الحرب. كما يتم احتجاز الآلاف لفترات مطولة من الزمن، مع استبعاد احتمالية حصول الكثير منهم على محاكمة عادلة.

إن الهجوم المروع على نقطة تفتيش الفقهاء الذي وقع يوم الخميس، الموافق ٢٤ آب/أغسطس، وشهد جريمة وحشية بقتل وقطع رأس تسعة جنود ومدنيين اثنين، قد نُسب إلى تنظيم الدولة الإسلامية.

فالليبيون الذين تحدثت إليهم يريدون وضع حد لحالة عدم اليقين وانعدام الاستقرار، وهم يكونون الاحترام للذين يعملون من أجل السيطرة على الوضع. في طرابلس وبعض أجزاء أخرى من البلد تحسن الوضع الأمني فعلاً. وقد ارتفع إنتاج النفط بشكل ملحوظ، ما مكن المجلس الرئاسي ومصرف ليبيا المركزي من العمل معاً من أجل تنفيذ الميزانية.

تلك خطوات إيجابية. بيد أن مفتاح الاستقرار الدائم يستلزم معالجة الوضع السياسي الشامل. وفي هذا الصدد، فإن المسائل الرئيسية التي تهم على المشهد السياسي هي كالاتي:

أولاً، فيما يتعلق بالذكرى السنوية الثانية القادمة للاتفاق السياسي الليبي المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر. ثمة عدم يقين حول ما تعنيه بالفعل نهاية الفترة الانتقالية التي تم تحديدها في الاتفاق السياسي الليبي. ومن أهم المهام العاجلة هي المساعدة على بناء توافق في الآراء فيما بين الليبيين بشأن الأهمية القانونية والسياسية لذلك الموعد.

فالفراغ المؤسسي في هذا الوقت الدقيق لن يخدم مصالح ليبيا.

وقد أثار معظم من حاورتهم أفكاراً بشأن تعديل الاتفاق السياسي الليبي. وثمة توافق في الآراء بدأ يظهر بشأن هذه المسألة، وآمل أن أتمكن من الإعلان عن بعض التحرك في الأيام المقبلة.

أود أن أتقدم بالشكر إلى جميع الدول الأعضاء التي عملت على دعم الاتفاق السياسي الليبي منذ توقيعه، والدول التي ساهمت في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات الإرهابية الأخرى، والدول التي ساهمت في تحقيق الاستقرار في البلد. وأتطلع إلى العمل مع كافة الجهات الفاعلة الليبية والدولية لحشد جهودنا السياسية والأمنية والاقتصادية بطريقة منسقة ومتسقة.

وأقدر الجهود التي تبذلها جميع الحكومات والمنظمات التي تعمل على تعزيز السلام والمصالحة بين الليبيين. لكن انتشار مبادرات الوساطة يعرض المشهد السياسي للارتباك. هناك فرصة، والأمر متروك للشعب الليبي لاغتنامها. وما كنت لأضطلع بهذا الدور إن كنت لا أعتقد في أن النهاية السلمية والإيجابية للأزمة الليبية ممكنة. ولذلك، يعترم الأمين العام معالي السيد أنطونيو غوتيريش عقد اجتماع رفيع المستوى حيث سيقدم خطة للعمل خلال الاجتماع المقبل للجمعية العامة. لن أخوض في تفاصيل إضافية لأن الأمر سيكون سابق لأوانه قبل اختتام جولة مشاوراتي مع الليبيين.

والأمم المتحدة على استعداد للعمل لمصلحة جميع الليبيين ومع جميع الأطراف على قدم المساواة وستتمكن من ذلك. ويحدوني وطيد الأمل في أن تتمكن من خلال ثقة الشركاء الليبيين وثقة المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء المعنية من تعزيز وتوحيد جهودنا الجماعية لتتوبأ ليبيا من جديد مكانتها الصحيحة بين الأمم - باعتبارها بلدا واحدا ومستقرا ينعم بالازدهار.

الرئيس: أشكر السيد سلامة على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير سكاو.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير

مع تشاد إلا تذكير للجميع بمدى حساسية الظروف الحالية في ليبيا على الصعيد الإقليمي.

كما أثبتت الهجرة غير النظامية والإيرادات التي تولدها لشبكات المهربين أنها تشكل تهديداً مباشراً للاستقرار في أجزاء من ليبيا. وفي الوقت ذاته، كثيرا ما يعاني مئات الآلاف من المهاجرين واللاجئين العالقين في ليبيا من الإساءات والاحتجاز في ظروف لا إنسانية.

نحن بحاجة إلى العمل، ونحن بحاجة إلى العمل معاً، ونحن بحاجة إلى العمل الآن.

ولن نبدأ من الصفر. فبفضل أسلافي والجهود المتضافرة للدول الأعضاء، لدينا الإطار السياسي الذي يشكله الاتفاق السياسي الليبي. وهناك اعتراف واسع النطاق إلى حد ما في ليبيا بأن الوضع الحالي لا يمكن أن يستمر إلى أجل غير مسمى. والالتزامات التي تضمنها بيان باريس بوقف إطلاق النار وإيجاد حل سياسي للأزمة بدلاً من العسكري لا بد من دعمها بإجراءات ملموسة لتجنب تجدد التصعيد العسكري.

من أجل أن نضطلع بولايتنا، نواصل التحضير لزيادة وجود أسرة الأمم المتحدة في طرابلس ومن طرابلس إلى جميع أنحاء البلد - حسبما تسمح به الظروف الأمنية. إذ تعرض موكب يضم أفراد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى هجوم بإطلاق النار والقذائف الصاروخية في ٢٨ حزيران/يونيه وقد أصيب أحد الموظفين بجروح وحالفنا الحظ في عدم وقوع المزيد من الإصابات.

إن وجود الأمم المتحدة في ليبيا بالفعل أكبر بكثير من أي بعثة دبلوماسية أخرى، وسيتوسع أكثر في وقت قريب. ولا بد لنا من أن نظل مدركين بأننا نواجه مخاطر حقيقية في العمل في ليبيا، ومن المحتم عليّ أن أضمن تخفيف هذه المخاطر بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

وفيما يتعلق بالعنصر الثاني، اجتمعت اللجنة في ٢١ آب/أغسطس للاستماع إلى عرض من فريق الخبراء الذي أعيد تشكيله حديثاً عن برنامج عمله بموجب الولاية الممددة. وأثناء المناقشة، وجه أعضاء اللجنة الأسئلة أو التعليقات إلى الخبراء، الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية. وكما قد يذكر البعض، وفي آخر جلسة إحاطة قدمها رئيس اللجنة (أنظر S/ PV.7961)، قال إن اللجنة تنظر في التوصيات الواردة في التقرير النهائي للفريق في إطار ولايته السابقة. ومن بين التوصيات الـ ١٦، تم توجيه خمس توصيات إلى المجلس وست توصيات إلى اللجنة وخمس توصيات إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك ليبيا. وافقت اللجنة منذ ذلك الحين على اتخاذ إجراء بشأن خمس توصيات، نوقشت توصية منها خلال المشاورات غير الرسمية في ٢١ آب/أغسطس.

وفي ما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، وافقت اللجنة خلال الفترة قيد الاستعراض على طلب الإعفاء من حظر توريد الأسلحة الذي قدمته هولندا بموجب الفقرة ٩ (ج) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). واستجابت اللجنة أيضاً لطلب للحصول على الإرشادات من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشأن نطاق وتطبيق الفقرة ١٠ من القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣)، التي تتعلق بالمعدات العسكرية غير الفتاكة وتقديم أي مساعدة تقنية أو تدريب أو مساعدة مالية، مخصصة حصراً للمساعدة الأمنية أو للمساعدة في نزع السلاح إلى الحكومة الليبية.

كما تلقت اللجنة تقريراً أولياً وتقريراً نهائياً من عملية صوفيا التابعة للاتحاد الأوروبي، قدم عملاً بالفقرة ١٠ من القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦)، بشأن تفتيش سفينة في ١٩ حزيران/يونيه أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا. وتم العثور على الأسلحة والأعتدة ذات الصلة على متن هذه السفينة - السفينة نفسها، على نفس المسار، التي جرى تفتيشها من جانب عمل عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط

٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة بموجب القرار نفسه. الفترة المشمولة بالتقرير الحالي هي من ٨ حزيران/يونيه إلى ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، وهي الفترة التي اجتمعت خلالها اللجنة مرة واحدة في مشاورات غير رسمية وأجرت أعمالاً إضافية عن طريق إجراء الموافقة الصامتة.

أود بداية أن أشير إلى أنه في ٢٩ حزيران/يونيه اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٦٢ (٢٠١٧). وبموجب ذلك القرار، قرر المجلس في جملة أمور توسيع نطاق تطبيق التدابير الرامية إلى منع الصادرات غير المشروعة من النفط الخام من ليبيا لتغطي النفط، بما في ذلك المنتجات النفطية المكررة. ومدد المجلس أيضاً ولاية فريق الخبراء المعني بليبيا حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وقد كان للعنصرين تأثير على أنشطة اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالية.

وفيما يتعلق بالعنصر الأول، عقب الإخطارات الواردة من الحكومة الليبية، أدرجت اللجنة في قائمة الجزاءات سفينتين (Capricorn and the Lynn S) لمحاولة تصدير البنزين بطريقة غير مشروعة من ليبيا. وعلى الدولتين اللتين تحمل السفينتان علميهما، جمهورية تنزانيا المتحدة وسانت فنسنت وجزر غرينادين، على التوالي، الآن بعض الالتزامات تجاه السفينتين، ويطلب إلى جميع الدول حظر السفينتين من دخول موانئها، ما لم يكن هذا الدخول ضرورياً لأغراض التفتيش أو في حالات الطوارئ أو في حالة عودة السفينة إلى ليبيا. والإدراج في قائمة الجزاءات، الذي تم إنجازه في غضون أيام من تاريخ الإخطار، في ٢١ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس، يسري لمدة ثلاثة أشهر، ما لم تقم اللجنة بإثباته قبل ذلك. وإضافة إلى دولتي العلم، وجهت اللجنة رسالة إلى العديد من الدول الأعضاء الأخرى، مثل دول المنشأ ودول المقصد المذكورة، تطلب المزيد من المعلومات ذات الصلة.

وعمان، كما وافقت اللجنة على تمديد طلب الإعفاء للسيد سيد محمد قذاف الدم الذي سمح له بالسفر بين ليبيا ومصر. وأذن للفردين المدرجين على قائمة الجزاءات بالسفر على أساس الاحتياجات الإنسانية.

وختاماً، في ٢٧ حزيران/يونيه، شاركت بصفتي رئيساً في جلسة الإحاطة المفتوحة المشتركة للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب؛ واللجنة المنشأة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات؛ واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، عن التحديات في مجال مكافحة الإرهاب في ليبيا. وموجز المناقشات متاح على الموقع الشبكي للجنة ١٣٧٣. وتلقت اللجنة أيضاً تقريراً واحداً عن التنفيذ من إحدى الدول الأعضاء.

الرئيس: أشكر السفير سكاو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): في البداية، تود بوليفيا الإعراب عن إدانتها للهجوم الذي وقع أمس في أفغانستان، وأودى بحياة ١٣ شخصاً وجرح كثيرين آخرين. علاوة على ذلك، تود بوليفيا الإعراب عن تضامنها مع أسر الأشخاص المتوفين أو المصابين بسبب اجتياح إعصار هارفي لولاية تكساس في الولايات المتحدة.

ونحن ممتنون للإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد غسان سلامة. ونغتنم هذه الفرصة لكي نرحب به ونتمنى له كل النجاح في المهام الدقيقة التي أسندت إليه. كما أننا

(عملية صوفيا) في ١ أيار/مايو. وأبلغت اللجنة ليبيا بواقعة التفتيش. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة أيضاً التقرير النهائي لعملية التفتيش التي جرت في ١ أيار/مايو من جانب عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط (عملية صوفيا). وأود أن أذكر هنا أن الأذون التي منحت بموجب القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦) قد مددها المجلس في قراره ٢٣٥٧ (٢٠١٧) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، لفترة أخرى مدتها ١٢ شهراً.

وفي سياق الحظر المفروض على توريد الأسلحة أيضاً، تلقت اللجنة أسماء الأطراف المأذون لها بالتوقيع من ليبيا لطلبات الإعفاء من حظر توريد الأسلحة وشهادات المستخدم النهائي، وفقاً للشروط الواردة في مذكرة اللجنة للمساعدة على التنفيذ رقم ٢ بشأن حظر الأسلحة. وينظر الآن في الاستجابة للطلبات.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، تلقت اللجنة إخطاراً من اليونان بموجب الفقرة ١٦ (أ) (١) من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١). وشجعت اللجنة في ردها على المزيد من الاتصال الثنائي بين اليونان وليبيا بشأن هذه المسألة، وقدمت توجيهات بشأن متطلبات إجراءات الإخطار. ولا تزال اللجنة تنظر في طلب إعفاء مقدم من كندا بشأن الأصول التي يملكها أحد الأفراد المدرج اسمه في قائمة الجزاءات. وتتعلق توصيتان من التوصيات الخمس الصادرة عن الفريق التي وافقت اللجنة على اتخاذ إجراءات بشأنهما بتجميد الأصول، وإن كانت بانتظار المزيد من المعلومات من الفريق. والتوصيات المتعلقة بوحدة مصرف ليبيا المركزي المكلفة باستعادة الأصول المسروقة، وترى اللجنة أن وحدة تعمل بكفاءة يمكن أن تكون شريكاً هاماً في رصد تجميد الأصول ومنع اختلاس الأموال.

فيما يتعلق بحظر السفر، وافقت اللجنة على عودة سفر السيدة صفية فركاش البرعصي، التي سمح لها بالسفر بين مصر

وأصيب ١٥ آخرين نتيجة القصف، في تبادل لإطلاق النار أو بسبب وجود مخلفات الحرب من المتفجرات والأجهزة المتفجرة، التي تشكل تهديدا خطيرا على سلامة السكان وتؤثر سلبا على عودة المشردين داخليا إلى مواطنهم الأصلية. وفي هذا الصدد، نشجع المؤسسات الوطنية الليبية والهيئات والدوائر المعنية في الأمم المتحدة ككل أن تواصل بذل قصارى جهدها، في إطار القرار ٢٣٦٥ (٢٠١٧)، من أجل تجميع خطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة والمتفجرات من مخلفات الحرب التي لا تزال منتشرة في جميع أنحاء ليبيا، التي تهدد أمن الآلاف من المدنيين العائدين واللاجئين، فضلا عن العاملين في المجال الإنساني الذين يقدمون المساعدة على أرض الواقع.

نلاحظ أيضا مع القلق المحنة الرهيبة للاجئين والمهاجرين الذين، وفقا لما ذكره الأمين العام في تقريره، لا يزالون محتجزين بشكل تعسفي من جانب الأطراف، ويتعرضون للمعاملة المهينة، والتعذيب، والعنف الجنسي والحرمان من الرعاية الطبية. وهذا الوضع يزداد تفاقمًا من جراء انتشار المنظمات الإجرامية وشبكات الاتجار التي يمكن أن تكون مرتبطة بأسواق النخاسة، وفقا لتقرير المنظمة الدولية للهجرة، المشار إليه في تقرير الأمين العام.

بالإضافة إلى ذلك العدد الهائل من المهاجرين الذين لقوا حتفهم في البحر الأبيض المتوسط، الذين تجاوز عددهم، وفقا للتقرير الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠٠٠ قتيل من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس. ونرحب بالجهود التي تبذلها إيطاليا في هذا الصدد. وفي هذا الصدد، فإننا نذكر الجهات الفاعلة والأطراف المشاركة في الصراع بأن عليها واجبا يتمثل في احترام التزاماتها والوفاء بها بموجب القانون الدولي الإنساني، من أجل تفادي التسبب في مزيد من المعاناة للسكان المدنيين، والامتناع عن انتهاك حقوقهم الأساسية. ونؤكد من جديد على أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لحل هذا الصراع. وقد بدأ

ممتنون للسفير كارل سكاو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها فيما يتعلق بعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

ونحيط علما بالتقدم الذي أحرزته هيئة صياغة الدستور، الأمر الذي أدى في ٢٩ تموز/يوليه إلى الموافقة على مشروع الدستور الجديد الذي ينبغي أن يخضع للاستفتاء الشعبي قبل دخوله حيز النفاذ.

ونعتقد أنه ينبغي الحفاظ على الالتزام بالحوار السياسي الذي أبدته الأطراف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما ينبغي له أن يتجلى في عقد عملية مشورة شعبية شفافة من شأنها أن تمكن الشعب الليبي من تحديد مستقبله وإجراء عملية انتقال سلمية ومنظمة وشاملة للجميع. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء أيضا على جهود الوساطة والمصالحة التي يجري بذلها من جانب مختلف الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، مثل الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، وبطبيعة الحال، الأمم المتحدة، الرامية إلى تعزيز العملية السياسية الليبية وتوفير زخم من خلال تقوية آليات التعاون. كما ننوه بالمبادرات التي أطلقتها تونس والجزائر ومصر، خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، من أجل دعم تلك العملية وتعزيزها.

وعلى الرغم من هذه الخطوات الهامة، فإننا نشعر بالقلق إزاء الاشتباكات المتفرقة بين الأطراف، التي تأتي مقابل تكلفة عالية يدفعها المدنيون العالقون في خضم الصراع. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2017/726) الذي صدر في ٢٢ آب/أغسطس، ويغطي الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه، تم الإبلاغ عن ٦٦ قتيلا و ٧٨ جريحا، بالإضافة إلى العشرات من القتلى بسبب الصراع الدائر منذ عام ٢٠١١.

بالإضافة إلى ذلك، ووفقا للتقرير عن الحسائر في صفوف المدنيين الذي نشرته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في ١ آب/أغسطس، فإنه خلال شهر تموز/يوليه، قُتل ٢١ شخصا

ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في أول ظهور له أمام مجلس الأمن. ونتمنى له النجاح خلال ولايته، الأمر الذي سيتحسد في مستقبل جميع الليبيين ورفاههم. وبوسعنا أن نعول على الدعم الكامل من أوروغواي.

نود أيضا أن نشكر الممثل الخاص السابق، السيد مارتن كوبلر، على جهوده القيمة وإدارته الشجاعة. وإذا جاز لي استخدام تعبير مجازي ملائم لوصف كفاءته فسأقول إنه كان كمرءٍ يصعد جبلا ضد الرياح. وقد فعل ذلك بكل حماس حتى اليوم الأخير من ولايته.

نود أيضا الإشادة بالسفير كارل سكوغ على إحاطته الإعلامية المتعلقة بأنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

وعادة ما تمثل فترات التغيير فرصة طيبة لاستعراض ما تم القيام به فضلا عن التفكير في سبل المضي قدما. وبعد مرور ست سنوات، من الصعب جدا القول إن تدخل الأمم المتحدة في ليبيا هو قصة نجاح. فالتدخل الإنساني، وتغيير النظام وبناء الدولة هي جميعا عبارات مستخدمة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا؛ بيد أن الوقائع لا تترك مجالاً للشك. وما زالت ليبيا غارقة في حالة من الغموض المؤسسي، حيث يوجد فيها ما لا يقل عن هيكليين مما يعطي مظهر الحكومة والعديد من الهياكل المسلحة، مع سيطرة فعلية على مساحات مختلفة من الأراضي الليبية، وتكرار للاشتباكات المسلحة الدموية، وحضور بارز، لا يزال قائما، للعناصر الإرهابية في ما تطلق على نفسها الدولة الإسلامية التي تشكل تهديدا إضافيا لأي خطط لبناء السلام أو الخطة الوطنية لإعادة البناء. لم تتحقق قط حكومة الوفاق الوطني المتوخاة في الاتفاق السياسي الليبي، ولم ينجح مجلس الرئاسة في الحصول على المشروعية اللازمة لأن يصبح الجهة الشرعية التي تحظى باحترام الأطراف.

بالفعل، ويجب أن يستمر. ومن ثم، فإننا نحثها على أن تنحي جانبا أي نزوعات إلى الحرب أو أي مزاعم بأنه يمكن استخدام الأسلحة كسبيل لحل هذا الصراع أو أي صراع آخر.

وعلى صعيد آخر، نود أن نعرب عن دعمنا للتقدم المبلغ عنه اليوم من رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) فيما يتعلق بتنفيذ ولاية اللجنة، التي تشمل الآن، وفقا للقرار ٢٣٦٢ (٢٠١٧)، التصدير غير المشروع للنفط والمنتجات المشتقة.

ختاما، من المهم أن يأخذ المجلس في الاعتبار الأثر الذي يتركه الصراع الليبي على الحالة الأمنية المتقلبة في المنطقة. إن الآثار المترتبة على سياسات التدخل وتغيير النظام كان لها تأثير كبير على منطقة الساحل، لا سيما في مالي، مما أسفر عنها نشوء حالة من الفوضى والإرهاب والعسكرة، مع النتائج المؤسفة التي نشهدها اليوم.

فلا ننسى أن التقرير النهائي لفريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، المقدم في عام ٢٠١٥، أفاد أن الأسلحة من ليبيا قد عززت كثيرا من القدرة العسكرية للجماعات الإرهابية النشطة في منطقة الساحل دون الإقليمية، ويجري استخدامها حاليا للقيام بهجمات ضد المدنيين وقوات الأمن الوطنية، والعاملين في بعثات حفظ السلام في الميدان. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يتمكن من تحليل أسباب الصراعات بقدر كاف من التفصيل، وتجنب الافتراضات المضللة تقييم الأدلة المعروضة عليه تقييما كاملا. وينبغي للمجلس أن يتفهم ضخامة الإجراءات المتخذة، وقبل كل شيء، أن يتحمل المسؤولية عن النتائج المحققة. وإذا لم نتعلم من هذه الدروس، ينبغي الرجوع إلى تلك الأنشطة ليس بوصفها أخطاء في التقدير، بل كإجراءات تهدف إلى زعزعة الاستقرار.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب بالسيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام لليبيا

والذي صدر في فترة متأخرة، حيث لم تتح لنا الفرصة الكافية لدراسته والتشاور بشأنه مع العاصمة بشكل دقيق، كما نشمن عاليا الجهود المكثفة التي يقوم بها في سبيل التواصل مع كافة الأطراف في ليبيا من أجل تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين، متمنين له كل التوفيق والنجاح في مهامه. وأؤكد لكم مجدداً التزام حكومة الوفاق الوطني بدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والهادفة إلى التوصل لحل للأزمة السياسية في ليبيا، كما أتقدم بالشكر لسعادة السفير كارل سكو، ممثل السويد على إحاطته الإعلامية التي قدمها بصفته رئيساً للجنة مجلس الأمن الخاصة بليبيا، والمنشأة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1970 (2011)، والذي تناول فيها آخر المستجدات المتعلقة بملف الجزاءات على ليبيا، وفي هذا الإطار أشن عالياً جهوده المتميزة في إدارة اللجنة.

منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة للمبعوث السابق للأمم العام السيد مارتن كوبلر (انظر S/PV.7961)، لا يزال المشهد السياسي في ليبيا يكتنفه الغموض رغم كل الاتصالات التي أجراها السيد كوبلر، والذي استمر فيها المبعوث الجديد السيد غسان سلامة مؤخراً، هذا إلى جانب الجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الشقيقة والصديقة في سبيل تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين في ليبيا من أجل تحقيق المصالحة بينهم، وفي ظل هذا الغموض والجمود اللذين تعاني منهما العملية السياسية في ليبيا، فإن الأمر قد يتطلب من الأطراف الليبية المعنية ضرورة التوصل إلى اتفاق لإدخال بعض التعديلات على الاتفاق السياسي الليبي الموقع برعاية الأمم المتحدة بمدينة الصخيرات بالمملكة المغربية الشقيقة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2015، بما يضمن التزام جميع تلك الأطراف بتنفيذه بشكل دقيق، ويمهد الطريق للوصول إلى تشكيل حكومة وفاق تكون مقبولة لدى جميع الفرقاء السياسيين، لتتمكن هذه الحكومة من القيام بعملها على أكمل وجه، لا سيما العمل على رفع المعاناة المستمرة،

وفي مناسبات سابقة، فيما يتعلق بالمسائل الأخرى التي نظر فيها المجلس، قلنا إن الاستمرار في فعل الشيء نفسه مرارا وتكرارا لا يمكن إلا أن يؤدي إلى نفس النتيجة.

يمكن في بعض الأحيان قول أمور غاية في الجدية من خلال الفكاهة. وقد وصف المؤلف لورانس بيتر في كتابه الشهير "مبدأ بيتر"، هذا الوضع في جملة سوف أقرأ بها باللغة الإنجليزية لأنها لا تترجم بشكل جيد جدا إلى الإسبانية:

(تكلم بالإنكليزية)

"إذا لم تحصل من خطأين على صواب، حرب ثلاثة".

(تكلم بالإسبانية)

دعونا نتجنب إغراء تكرار الأخطاء. ودعونا نظل منفتحين ومتطلعين إلى المستقبل. ولنقدم دعماً غير المجزأ للسيد سلامة، لكي يشعر بحرية استكشاف بدائل جديدة. وهذا يعني بالضرورة أن مجلس الأمن سيكون مستعداً أيضاً لاستكشاف سبل جديدة، مع مراعاة ما كان ناجحاً حتى الآن، ولكن أيضاً قبول التحدي المتمثل في تجربة خيارات جديدة.

ويمكن للمجلس أن يختار تجاهل الواقع، ولكنه لا يمكنه تجاهل عواقب تجاهل الواقع.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): السيد الرئيس، يسعدني في البداية أن أهنيكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، كما أنتهز هذه الفرصة لتهنئة السيد غسان سلامة على توليه مهام الممثل الخاص للأمم العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وأتقدم له بالشكر والتقدير على إحاطته الإعلامية الهامة الذي استعرض من خلالها تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الوارد في الوثيقة رقم (S/2017/726)،

وهنا نود الترحيب برغبة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالعودة التدريجية إلى ليبيا خلال الفترة القادمة، ونأمل أن تكتمل عودة البعثة في أقرب وقت ممكن، ونعتقد أن ذلك سيتيح الفرصة للبعثة الأممية العمل بشكل أكثر فعالية من خلال التواصل والتعاون مع مؤسسات الدولة الشرعية بصورة مباشرة، كما نرى أن اكتمال عودة البعثة سيعزز ثقة المواطن الليبي في دور الأمم المتحدة تجاه الأزمة في ليبيا.

في الوقت الذي نثمن فيه دور لجنة العقوبات خاصة ما يتعلق بتنفيذ منع التصدير غير الشرعي للنفط الليبي، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٤٦ (٢٠١٤) والمعدل بموجب القرار ٢٣٦٢ (٢٠١٧) الذي أضيفت إليه المشتقات النفطية، حيث لمسنا تفاعلاً واهتماماً كبيرين من قبل اللجنة للحفاظ على مقدرات الدولة الليبية المتمثلة في النفط ومشتقاته، إلا أننا نأمل من أعضاء اللجنة التعامل بنفس الوتيرة والاهتمام بموضوع تحسين إدارة الأصول الليبية المجمدة التي تتعرض للتآكل سنوياً بمبالغ طائلة نتيجة عدم قيام المصارف الأجنبية بإدارتها على النحو الاعتيادي المطلوب، بل أن هذه المصارف تقوم بتحميل الأصول الليبية فوائداً سلبية مرتفعة أدت إلى تآكل رأس المال والأصول المجمدة. إن هذا الوضع الخطير ينذر بتبديد ضياع الأموال الليبية المجمدة التي هي أموال الشعب الليبي والأجيال القادمة، وقد كان الهدف من وضع التجميد بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) هو حماية هذه الأصول من الضياع وليس إجراءً عقابياً موجهاً ضد الدولة الليبية، ولكن ما نراه اليوم يناقض هذا الهدف، بل يساهم في ضياع الأصول، كما نعتقد أنه من غير المنطقي تبرير الخسائر التي تتعرض لها الأموال الليبية المجمدة من خلال ربطها بالخلافات والانقسامات السياسية، إن حكومة الوفاق الشرعية لم تطلب رفع التجميد في هذه المرحلة الحساسة، بل طلبت وما زالت تطالب بإيجاد صيغة

التي بات يعيشها المواطن الليبي بشكل يومي على مختلف الصعد، إضافة إلى مواجهة التحديات التي تحيط بليبيا من إرهاب متطرف مروراً بمكافحة الهجرة غير الشرعية، ووصولاً إلى وقف تهريب مقدرات الشعب الليبي من النفط الخام والمشتقات النفطية وغيرها من الثروات الطبيعية، ومواجهة الظواهر السلبية الأخرى مثل انتهاكات حقوق الإنسان وغياب سيادة القانون، وفي هذا الصدد نشير إلى خارطة الطريق التي أعلنتها فخامة رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني السيد فائز السراج في كلمته الموجهة إلى الشعب الليبي بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٧، والتي صدرت كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز (S/2017/622، المرفق)، متضمنة عرضاً للوضع الراهن وما يعانيه الشعب الليبي من مصاعب جراء تعثر تطبيق الاتفاق السياسي، وقدم في ختامها مبادرته لحلحلة هذا الوضع، كما حرص فخامة رئيس المجلس الرئاسي على التواصل مع كافة الأطراف من جميع أنحاء ليبيا دون استثناء، من أجل تحقيق الاستقرار والسلام في البلد من خلال الحوار والمصالحة مع جميع الأطراف الفاعلة، بعيداً عن لغة التهديد باستخدام القوة والعنف، فعلى الجميع أن يعي أنه لا حل عسكري للأزمة في ليبيا، وأن الحل لن يكون إلا من خلال الحوار والانخراط في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، وقد تكون النقطة الإيجابية الواضحة هو إدراك كافة الأطراف هذه الحقيقة، حيث أبدى الجميع استعداداً، معلناً للانخراط في هذا التوجه.

وعلى الرغم من شح الإمكانيات في مواجهة التحديات الضخمة التي تحيط بحكومة الوفاق والتي أهمها تحقيق الأمن والاستقرار بالأراضي الليبية، فقد تمكنت الحكومة إلى حد كبير من كبح جماح المليشيات المسلحة غير الشرعية، التي كانت تسيطر على أجزاء من العاصمة طرابلس، ونجحت في تفكيك ترسانتها المسلحة وطردها خارج العاصمة، وهو ما انعكس على الوضع الأمني في طرابلس بشكل إيجابي.

وعلينا أن نتساءل هنا هل يكفي عدم التعامل مع مثل هذه الهيئات أم أن الأمر بات يتطلب اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية تضمن إنهاءها؟

وفي الختام، أتمنى مجدداً للسيد غسان سلامة المبعوث الخاص للأمين العام التوفيق والنجاح في مهامه، وإننا على ثقة بأن خبرته المميزة ستفضي إلى تحقيق أفضل النتائج.

الرئيس: لا توجد أي أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

معينة تساعدها على إدارة أموالها واستثماراتها والحفاظ عليها، وهي تحت التجميد.

وأكرر هنا وهي تحت التجميد، بما يضمن الحفاظ عليها، وأود في هذا الصدد أن أشير إلى وثيقة مجلس الأمن S/2017/629، المتضمنة رسالة فخامة رئيس المجلس الرئاسي السيد فائز السراج، الذي استعرض فيها الوضع المؤسف التي تعانيه الأصول المجمدة تحت نظام العقوبات الحالي، كما لا ننكر أن ازدواجية بعض المؤسسات كان له الأثر السلبي في ليبيا، ومن بين ذلك استمرار الحكومة المؤقتة، وهي حكومة موازية وفقاً لقرارات مجلس الأمن، التي تطالب الدول بعدم التعامل مع الهيئات الموازية غير الشرعية،